

ظاهرة الفساد، أسبابها، آثارها، وآليات مكافحتها مع الإشارة لحالة الجزائر

*The phenomenon of corruption, its causes, its effects, and
mechanisms to combat it, with reference to the case of Algeria*

فطيمة الزهرة قباني*

جامعة فرحات عباس

سطيف 01 / الجزائر

Fatimazohra.kebbani@univ-setif.dz

تاريخ الارسال: 2020/08/24 تاريخ القبول: 2021/06/29 تاريخ النشر: 2021/06/30

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة ظاهرة الفساد قصد المساهمة في الحد منه ووقاية المجتمعات من آثاره؛ فعرضنا بداية تعريف الفساد، أسبابه، العوامل المساعدة على انتشاره، وأدواته، ثم عرضنا أنواعه، وآثاره على مختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والأخلاقية للمجتمع مع الإشارة لهذه الظاهرة بالجزائر.

فخلصنا إلى أن الفساد ظاهرة عالمية تمس الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، له آثار مدمرة في مختلف الميادين، وتبين أن الطبقة الفقيرة هي الأكثر تضررا منه، بالإضافة إلى أن هذا الأخير يمنع النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي؛ بحيث يحول الأموال المخصصة للتعليم، الصحة والخدمات العامة إلى غير مستحقها؛ وهذا ما لمسه من خلال تسليط الضوء على هذه الظاهرة في الجزائر، حيث أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للانعكاسات السلبية لاستفحال ظاهرة الفساد بها.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الشفافية، التنمية، الديمقراطية.

Abstract:

This article aims to study the phenomenon of corruption in order to contribute to reducing it and protecting societies from its effects. We presented the beginning of the definition of corruption, its causes and the factors that help

* المؤلف المرسل.

its spread, and its tools, and then presented its types and effects on the various political, economic, social, and ethical aspects of society with reference to This phenomenon in Algeria.

We concluded that corruption is a global phenomenon affecting developed and developing countries alike. It has devastating effects in various fields, and it has been found that the poor class is the most affected by it, in addition to the fact that the latter prevents economic growth and social development by diverting funds allocated to education, health and services. And this is what we have seen by shedding light on this phenomenon in Algeria, as Algeria occupies the last ranks in many economic and social indicators due to the negative repercussions of the rampant corruption phenomenon in it.

Key words: Corruption, transparency, development, democracy.

مقدمة:

تزايد الاهتمام مؤخرا بظاهرة الفساد وسبل الوقاية منها، وكيفية محاربتها؛ حتى أصبحت قضية سياسية عالمية تلقى اهتمام من مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، الرسمية وغير الرسمية، وكذا الشعوب والمنظمات الدولية، والفساد أحد أكبر التحديات التي تقوض عمل الحكومات في الوقت الحاضر، فيؤدي إلى سوء استخدام الموارد، ولا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات قديما أو حديثا من مظاهر الفساد؛ لكون من يمارس الفساد هو الإنسان نفسه، يعد كذلك الفساد انحرافا عن المعايير الأخلاقية؛ حيث دائما ما يرافق الفساد التعقيد في الإجراءات أو الخدمات المقدمة للمواطن، غياب الضمير وعدم الخوف من العقوبة، عدم تطبيق القانون على الجميع، غياب الحريات، ضعف الحياة الديمقراطية، عدم التداول السلمي للسلطة، وتحالف أهل السلطة مع رجال الأعمال الفاسدين؛ كل ذلك يؤدي إلى خلق بيئة فاسدة.

واتفقت المنظمات الدولية على أن الفساد يشكل تهديداً عالمياً، وهو عقبة أمام التنمية، ويحول الموارد عن مكافحة الفقر؛ مما يؤدي إلى تفاقم التفاوت والظلم، وعرقلة التنمية فأصبح الفساد ظاهرة عالمية تعرقل بشكل مباشر عمليات التقدم والتنمية الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية؛ لتهديده استقرار المجتمعات، وعليه ولتعمق أكثر في دراسة هذه الظاهرة ومسبباتها نقوم بطرح الإشكالية التالية:

ما هي آثار الفساد على مختلف المستويات؟ وما هي وضعية الجزائر منه في ظل التطورات الدولية الحاصلة؟

منهجية الدراسة: بهدف الإجابة على اشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق استعمال مختلف التقارير الصادرة عن المنظمات، والهيئات الدولية المهمة بدراسة مؤشرات الفساد والشفافية.

1/ الفساد، أنواعه، أدواته، ومظاهره.

1.1/ مفهوم الفساد:

ذكر الفساد في القرآن الكريم في آيات عدة منها قوله تعالى (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (الروم 41)، ويشير الرازي إلى الفساد على أنه (فسد) الشيء ويفسد بالضم (فسادا) فهو فاسد، والمفسدة ضد المصلحة.¹ أما قاموس (أكسفورد) فأشار إلى *corrupt* تعني (فاسد) و (يفسد) و *corruption* بمعنى فساد : رشوة.²

- ويعرف البنك الدولي "الفساد على أنه استخدام منصب المرء كرئيس لخدمة عامة لصالح شخصه"³.

- وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه "عدم الشفافية وهو استغلال المناصب العامة لتحقيق منافع خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته، وهو ظاهرة عالمية وليس في منطقة معينة"⁴.
- ويعرف بنك التنمية الآسيوي الفساد على أنه "السلوك غير الصحيح للمسؤولين في القطاعين العام والخاص، وإثراء أنفسهم أو المقربين منهم بطريقة غير مشروعة، أو حث الآخرين للقيام بذلك السلوك."⁵ وفي تعريف ثان له يعرف الفساد على أنه "أي سلوك يحصل بموجبه وكلاء القطاعين العام والخاص على إثراء غير مشروع، سواء كان شخصياً أو لصالح العلاقات، أو يستفزونها من خلال الاستفادة من موقفهم."⁶

- يعرف *Caiden* الفساد على أنه "السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية لاعتبارات خاصة؛ كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية، أو ارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية"، ويعرف الكبيسي الفساد على أنه عبارة عن "سلوك بيروقراطي منحرف يهدف إلى تحقيق منافع ذاتية بطرق غير مشروعة وبدون وجه حق"، أما الذهبي فيعرفه على أنه "ما هو إلا نتيجة لانحراف قيمي يتجسد على شكل سلوكيات منحرفة عن النظام العام؛ مستهدفة إبعاده عن أهدافه الحقيقية من أجل تحقيق أهداف ومصالح شخصية."⁷

ومما تقدم أعلاه يرى الباحثون أن الفساد هو سوء استعمال المنصب أو السلطة لغرض تحقيق مكاسب خاصة، أو تحقيق منفعة لفرد أو جماعة يدين لها المرء بالولاء أو التبعية، ويتم ذلك على حساب المجتمع أو الدولة أو المصلحة العامة.⁸

ولا تشكل الأخطاء الناجمة عن سوء التفسير أو عدم الكفاءة فسادا ما لم تكن مدفوعة بمكسب شخصي.⁹

تعريف الفساد في القانون الجزائري: صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذا اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربتة في 12 جويلية 2003 بمابوتو¹⁰؛ وهو

الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى استحداث قانون خاص بجرائم الفساد أطلق عليه تسمية "قانون الوقاية من الفساد ومكافحته" الصادر في 20 فيفري 2006، وهو مستمد في جوهره من أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وجاء تعريف الفساد في المادة 02 من هذا القانون بنصها في الفقرة "أ" على أن الفساد هو "كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون"¹¹، ثم اعتمدت الفقرة "ب" وما بعدها من نفس المادة على تعريف الموظف العام، وبالرجوع إلى الباب الرابع من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته؛ نجد أن المشرع الجزائري قد نص على تجريم مجموعة من الأفعال اعتبرها جرائم فساد وصلت إلى أكثر من 20 جريمة وهي¹²: جريمة رشوة الموظفين العموميين، جريمة الإغواء أو التخفيض غير القانوني في الضريبة أو الرسم، جريمة استغلال النفوذ، جريمة التلاعب في الصفقات العمومية، جريمة اخذ فوائد بصفة غير قانونية، جريمة عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات، جريمة الإثراء غير المشروع، جريمة تلقي الهدايا أو المزايا غير المستحقة، جريمة الرشوة في القطاع الخاص، جريمة اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، جريمة تبييض العائدات الإجرامية، جريمة إخفاء العائدات الإجرامية، جريمة إعاقة السير لحسن للعدالة، جريمة الاعتداء على الشهود المبلغين والخبراء والضحايا، جريمة عدم الإبلاغ عن الجرائم، جريمة التمويل الخفي للأحزاب السياسية.

2.1 / أسباب الفساد:

لا يمكن للفساد أن ينمو في أي مجتمع لولا وجود عوامل وبيئة تساعد على انتشاره، وتوجد العديد من الأسباب وراء بروز ظاهرة الفساد في المجتمعات نذكر منها:

أ/ العامل النفسي والديني:

ويتمثل في انهيار القيم والأخلاق، وضعف الوازع الديني في المجتمع، فمن أبرز عوامل تفشي الفساد هو انهيار القيم والأخلاق بين أبناء المجتمع، وانهيار العقيدة والدين؛ وهذه غالبا ما تظهر بسبب سوء الإدارة السياسية وتبنيها سياسة الانفلات الأخلاقي، وشيوع الحريات الغير منضبطة مع غياب عقيدة الدين وفساد رجاله¹³.

ب/ العامل السياسي:

يتمثل في ضعف المؤسسة السياسية، وعدم كفاءتها في إضفاء الهيبة على الدولة وأجهزتها، وفرض الرقابة على الأجهزة التنفيذية، وهذا ما يحدث غالبا في حالة غياب السلطة التشريعية، وغياب الحياة الديمقراطية التي يسود في ظلها ويترسخ مبدأ محاسبة الوزراء وسحب الثقة منهم¹⁴، بالإضافة إلى وجود أنظمة حكم استبدادية تحتكر السلطة في البلاد ولا تقبل المشاركة؛ فمع وجود هذه الظاهرة ستظهر بالتأكيد ظواهر سوء استغلال السلطة في كل المجالات، وبظل عدم وجود المحاسبة والمساءلة سيتم استغلال المال العام وتسخيره لتحقيق مصادر فردية خاصة: الأمر الذي

يدفع بأفراد المجتمع بالتخلي عن روح المواطنة، وممارسة كل أشكال وأنواع الفساد نتيجة غياب العدالة الاجتماعية¹⁵.

ج/ العامل التشريعي والقانوني:

يتمثل في السكوت على النصوص القانونية التي تشجع المواطنين والموظفين على الفساد والمحابة في تفسير النصوص القانونية لصالح بعض الفئات، والتساهل مع المحالين للقضاء بهم الفساد الإداري، والاعتداء على الأموال العامة، وتمسُّك السلطة القضائية بالإجراءات الروتينية، واعتماد الإجراءات البدائية في التحقيق، وتجنيد بعض القضاة أو الحكام ليتولوا حماية الجناة والمجرمين مقابل إغراءات مادية، وقد يحدث اتفاق بين محامي الدفاع وبعض القضاة مقابل مبالغ طائلة كذلك¹⁶، بالإضافة إلى غياب المحاسبة، وضعف النظام القضائي؛ فمعظم الحكومات والدول المتقدمة تستمد قوتها من وجود أنظمة قضائية عادلة، رصينة، ومستقلة تفرض هيبتها وقوانينها العادلة لتحكم الجميع؛ أما في غياب الأنظمة القضائية القوية العادلة والمستقلة، ومع غياب المسائلة ستبرز عوامل انتشار الفساد، ومظاهر التجاوز على القضاء في ظل ضعف التدابير القانونية¹⁷.

د/ وجود أنظمة وتشريعات وقوانين تشجع على الفساد:

نرى من الضروري إضافة هذا السبب إلى أسباب الفساد؛ حيث غالبا ما يكون القانون وسيلة من وسائل الفساد؛ وذلك عندما يعبر عن وجهة نظر الأنظمة الدكتاتورية، ويسعى المشرع إلى خلق جرائم عن أفعال أصلها مباح، ولكن من أجل وضع المواطن في محل الاتهام وإضعاف مركزه القانوني، كل هذا يدعو الفرد إلى التحايل على هذه النصوص بشتى الوسائل واغلبها تكون غير مشروعة، وأهمها جرائم الرشوة، التزوير، انتحال الصفة، السرقة، الاختلاس، وشراء ذمم الموظفين القائمين على الوظائف ذات العلاقة¹⁸.

هـ/ العامل الأمني والعسكري:

يعد من العوامل التي تساعد على نمو الفساد؛ لما له من علاقة بالقيادة السياسية، وقررها من مركز اتخاذ القرار، وحجمها، وسعتها، وبعدها عن الأجهزة الرقابية الرسمية؛ لما تمتلكه من سرية، وكذلك امتلاك المؤسسة العسكرية القوة الفعلية في تنفيذ ما يصدر من أوامر، والأساليب والأدوات الذي يتمتع به العاملون في هذه المؤسسة قد تحرفهم عن الصواب¹⁹.

و/ العامل الاجتماعي:

يتجسّد هذا العامل في توظيف الانتماءات العشائرية، والطائفية في الضغط على الإداريين؛ لتحقيق مزايا مثل التعيين، أو إرساء مقاوله ما، وشيوع الوساطة واستغلال ذوي النفوذ. ويتسبّب

الفقر والجهل في التحايل والتزوير، وتقديم المعلومات الكاذبة، والسلوك السيئ لبعض الموظفين كالإسراف، وهدر المال العام، والاستهانة بالوقت، وعدم الاهتمام بممتلكات الدولة والحفاظ عليها²⁰.

ز/ بروز ظاهرة المحسوبية والمنسوبية على حساب المصلحة العامة:

وهذه الظاهرة واضحة في عموم مجتمعنا العربي؛ فهنا الحاكم أو المسؤول يقوم بتوزيع المسؤوليات والمهام الحيوية في الدولة أو الوزارات على ذويه والمقربين منه حصراً، ونتيجة لذلك تظهر سلبيات عديدة في أساليب الإدارة، وتبدأ معها عمليات سوء الاستغلال الأمر الذي يقود إلى الفساد²¹.

ح/ بروز ظاهرة تولي المسؤولية لقيادات ضعيفة غير كفؤة وغير متخصصة في مجال عملها:

فمن أبرز عوامل انتشار الفساد في الإدارة العامة وجود قيادات إدارية وصلت للسلطة بقرارات تقع ضمن قاموس المحسوبية، وهي غالباً ما تكون غير كفؤة وغير متخصصة في مجال عملها؛ وهذا ما يؤدي إلى بروز سلسلة الإدارة السلبية، والقرارات الخاطئة، وضعف الأنظمة الإدارية التي تحكم إدارة الموقع؛ فوضع الشخص غير المناسب في موقع المسؤولية، واتخاذ القرار وهو غير مؤهل لشغل المركز الإداري في أجهزة الدولة والمجتمع؛ ينتج عنه أداء وظيفي ضعيف، ودون المستوى؛ مما سيضر مصالح المواطنين، وسمعة الدولة؛ الأمر الذي يساعد أيضاً على استغلال ذلك من قبل البعض، وتميرير عمليات الغش، والتلاعب على هذا المسؤول، واستغلال المال العام لتحقيق منافع شخصية²².

ط/ ضعف الأجهزة الرقابية والتفتيشية في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص:

من أهم أسباب تفشي ظاهرة الفساد؛ هو ضعف أو عدم وجود أجهزة رقابية أو تفتيشية قوية تستطيع بسط إجراءات الضبط الداخلي على كل مرافق وحلقات الإدارة العامة للدولة، من خلالها تستطيع أن تضع ضوابط العمل الصحيحة بحيث لا يمكن اختراقها من المستغلين، على أن تساعد هذه الأجهزة على مراقبة وتقويم أية انحرافات تظهر من خلال العمل؛ مما يساعد على تحجيم دور الفساد والحد منه²³.

ي/ العامل الاقتصادي:

يتمثل هذا النوع في التوزيع غير العادل للمداخيل، والثروات، والانفتاح على الشركات الاقتصادية والتجارية المتعددة الجنسيات، واعتماد سياسات اقتصادية مرتجلة وتبنها في الاستيراد والتصدير، وإبقاء سياسات الرواتب والأجور كما هي وعدم تعديلها أو إعادة النظر بها. كذلك نجد ان السياسات المتعلقة بالضرائب والرسوم وجبايتها لها تأثير بالغ في العدالة الاجتماعية؛ وهي التي تسبب الخلل في التوازن بين الحقوق والواجبات، بالإضافة إلى ان الأسواق السوداء والأسواق

الحرة التي تسوق فيها البضائع الثمينة والنادرة هي الأخرى يمكن أن تكون عاملاً مساعداً في انتشار ظاهرة الفساد.²⁴

ك/ انهيار المستويات المعيشية للفرد داخل المجتمع:

إن سوء توزيع المداخيل بين الأفراد في المجتمع وخاصة الدول الفقيرة؛ يساعد بشكل كبير على بروز ظاهرة الفساد إلى الحد الذي تحدث فيه فوضى اجتماعية؛ ناشئة عن الإحساس بعدم العدالة، وانهيار في الوضع الاقتصادي والمعيشي، وفوارق طبقية كبيرة؛ والتي تؤدي بدورها إلى انعكاسات نفسية تلقي بظلالها على المجتمع.²⁵ كما يتأثر الفساد بشدة بانخفاض مرتبات موظفي الإدارة العامة، وموظفو الدولة الذين يحاولون بالتالي تحسين مركزهم المالي بالحصول على هذه الأموال والرشاوى؛ وبالتالي فإن الحالة الاجتماعية-الاقتصادية للمسؤولين الحكوميين تساهم أيضاً في انتشار ظاهرة الفساد. ويشير بعض المؤلفين أيضاً إلى أنه يوجد عامل هام يؤثر على الفساد وهو الرضى عن العمل أو "الرضى الوظيفي" الذي يحس به المسؤولين؛ فكلما زاد عدم رضاهم عن العمل أو مكان العمل زادت درجة الفساد، ويجد المؤلفون أن القطاع الخاص أفضل من القطاع العام من ناحية القيم الأخلاقية؛ لا سيما تلك التي تؤثر على الرضى الوظيفي، بالإضافة أن مستوى مرتبات موظفي الخدمة المدنية يؤثر من حيث المبدأ على استلام رشوة (كلما كان الأمر أعلى، كلما تضاعف احتمال تصرف الشخص على نحو مفسد)، والمرتب الأعلى يعزز أيضاً القوة التفاوضية للمسؤول الذي يؤدي إلى رشاوى أعلى، ومن الصعب جداً تحديد ما إذا كان الراتب الأعلى يسبب فساداً أقل، وهذا يعني أن مستوى المرتبات ليس عاملاً حاسماً، بل هو عامل من عوامل كثيرة.²⁶ وقد حددت الدراسات أن أكثر البلدان فساداً هي جميعها بلدان نامية، أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، والدول ذات الدخل المنخفضة، باستثناء حالات نادرة، وأغلب هذه البلدان تتمتع باقتصاد مغلق، حرية وسائط الإعلام منخفضة، ومستوى تعليمي منخفض نسبياً.²⁷

3.1/ أنواع الفساد:

للفساد أنواع وأشكال عديدة، وهذا نظراً لتعدد الممارسات والسلوكيات التي لا تخضع إلى ضوابط أو معايير معينة؛ ولاسيما المعايير القيمية، والتنظيمية والبيروقراطية، في إطار عمل منظمات الأعمال، ومن هذه الأنواع نذكر²⁸:

أ/ من حيث معيار الفئة المطبقة:

يتضمن هذا المعيار ما يطلق عليه فساد القمة، والمتمثل في الفساد السياسي، الفساد المالي، والفساد الإداري، وبعد الأول من أهم وجوه الفساد والمدخل الأساسي لأنواعه، رغم أن الفساد الاقتصادي يظهر بشكل أوسع.

- الفساد السياسي: عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه "إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤولين سياسيين، من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة، ولا يشترط تبادلًا للمال فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ، أو منح تفضيل معين"، ويتعلق بمجمل الانحرافات المالية، ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة، وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في فقدان الديمقراطية، فقدان المشاركة، سيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد، وتفشي المحسوبية.
 - الفساد المالي: يتعلق بمجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية، التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في الرشوى، الاختلاس، التهرب الضريبي، تخصيص الأراضي، المحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.
 - الفساد الأخلاقي: وهو مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بالإنسان والموظف خاصة، وتشمل القيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل، وأعمال أخرى خارجية دون إذن من إدارته، وأن يمارس المحسوبية لتحقيق مكاسب شخصية له على حساب المصلحة العامة، وأن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية) دون النظر إلى الاعتبارات الكفاءة والجدارة.
 - الفساد الإداري: ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية، والوظيفية أو التنظيمية، وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين.
 - الفساد التشريعي: يحدث عندما تستغل السلطة التشريعية لإصدار قوانين تخدم مصالح معينة لأشخاص معينين أو فئات معينة على حساب الصالح العام²⁹.
 - الفساد الاقتصادي: هو السلوك الذي يسلكه الموظف العام أو الخاص، والذي يؤدي إلى إحداث ضرر عام أو خاص يضر باقتصاديات الدولة، ولا يتماشى مع مقتضيات وأخلاق الوظيفة؛ بقصد تحقيق منفعة شخصية سواء كانت مادية، معنوية، نقدية، أو عينية³⁰.
- ب/ من حيث حجم الفساد: وينقسم إلى:
- الفساد الصغير: وهو الفساد الذي يقوم به صغار الموظفين الحكوميين؛ عن طريق إنجاز أي معاملة مهما كانت صغيرة وتلقي رشوة، أو عمولة، أو المحاباة والمحسوبية، ووضع اليد على المال العام، والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأقارب في العمل الوظيفي³¹.
 - الفساد الكبير: يتجسّد هذا النوع بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات والتجارة، للحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسية، ويرتبط هذا الشكل من

الفساد بصورة كبيرة بالفساد السياسي والفساد المالي، حينما تتحوّل الوظائف البيروقراطية العليا إلى أداة للإثراء الشخصي غير المشروع.³²

- الفساد الجزئي: هو الفساد الذي يتجسّد في ممارسات محدودة قد تكون صغيرة أو كبيرة في قطاعات أو منظمات بذاتها؛ لذلك يكون العلاج أسهل على أساس أن هذه الحالات تكون محصورة النطاق ومؤثرة³³.

ج/ من حيث طبيعة الممارسة: وينقسم إلى:

- الفساد العرضي: ويكون أحيانًا حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين، أو مؤقتًا وليس منتظمًا، أو هو السلوك الذي يمارسه موظفي الخدمة العامة على شكل رشوة، أو تصرفات غير قانونية بشكل استثنائي ومحدود؛ حيث أن القاعدة العامة هي أن يؤدي الموظف واجبه في صدق ونزاهة، وبالتالي يصبح الفساد هنا حالة عرضية أو فردية.³⁴

- الفساد المؤسسي: وهذا الفساد قد يكون موجودًا في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة، وعادة ما يكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الربح منها، حيث يسود الضعف في النظام، وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات، ويقصد به السلوك الذي تخلفه القنوات المؤدية إلى ارتكاب المخالفات، وتصبح تلك القنوات جزءًا أساسيًا في تركيبة النظام السياسي، والاقتصادي والإداري، والقانوني للدولة، وبالتالي يصبح الفساد هنا هو الحالة الطبيعية، وخلاف ذلك من السلوكيات هو الحالة الاستثنائية.³⁵

- الفساد المنتظم: وهذا النوع قد يصبح ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته، ومختلف معاملاته، يكون منتظم أو ممتد، ويؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، وله ملامح تميزه عن غيره، ومن أهم هذه الملامح ما يلي³⁶:

- أنّه متجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينة.
- يميل إلى أن يكون احتكاريًا.
- أنّه فساد منظم ويصعب تجنبه.

د/ من حيث نطاق الفساد:

ويقصد به النطاق الجغرافي لممارسة الفساد، ويقسم إلى فساد محلي وفساد دولي؛ ذلك أن قدرًا كبيرًا من الفساد المحلي للدول النامية تشارك فيه الدول الصناعية مثلما أشارت لذلك منظمة الشفافية الدولية³⁷.

هـ/ من حيث طبيعة العلاقة بين طرفي الفساد:

ويقسم إلى فساد قسري وفساد تأمري؛ ففي الأول يجبر طالب الخدمة أو المستهلك على دفع الرشوة وإلا تأخرت خدمته أو سلعته، أو لا يستطيع الحصول عليها؛ وهنا تكون العلاقة بن أطراف الفساد متناقضة وبالتالي هو فساد قسري، وأما الثاني فيعبر عن علاقة تفاوضية بين أطراف الفساد (مثل دفع رشوة لموظف الجمارك للسماح بإدخال سلعة تخضع للضريبة، فيتأمر الجميع على تجنب الدفع للحكومة بدفع مبلغ اقل للموظف)³⁸.

2/ أدوات أو مظاهر الفساد:

للفساد أدوات، مظاهر وأشكال عديدة سيتم استعراض الأكثر شيوعا كما يأتي:

1.1/ الرشوة:

هي ما يعطيه شخص معني يسمى بـ (الراشي) إلى الموظف الذي يستلم الرشوة ويسمى (المرتشي) ليقضي حاجة ما بدون وجه حق³⁹.

2.2/ الابتزاز:

يمارس الابتزاز من قبل الإداريين والعاملين؛ ولاسيما في الأجهزة التي تمارس أنشطة سيادية مثل الأجهزة الأمنية بأنواعها، اللجان الانضباطية، ولجان التفتيش والرقابة على الأسعار والمسؤولين في الجمارك وغيرها وعادة ما تدفع هذه المبالغ تحت التهديد⁴⁰.

3.2/ الاختلاس:

هو السطو على النقود أو أشياء أخرى ذات قيمة تعود إلى المال العام من قبل موظفين رسميين، يعمدون إلى إساءة استغلال مواقع المسؤولية التي يتحملونها⁴¹.

4.2/ التزوير:

يتضمن تغيير الحقائق وتبديلها عن طريق التلاعب بالمستندات، فضلا عن الحذف وتحريف الكلمات، تبديل الأسماء، تقليد الأختام الرسمية، التلاعب بالتواريخ، تقليد توقيعات المسؤولين أو تزوير الوثائق، الأوراق الرسمية، المستندات الحكومية، الأوراق الثبوتية، الهويات الشخصية، الشهادات الجامعية أو اختلاقيها وغيرها⁴².

5.2/ سوء استخدام السلطة:

يتجسد هذا النوع من الفساد في الحصول على الأموال العامة والتصرف بها من غير وجه حق، تحت ذرائع مختلفة وكشف أسرار العمل مقابل منفعة، وعدم أداء الواجب المناط به، والتقصير في خدمة المواطنين، والإهمال المتعمد للأدوات المستخدمة في العمل، والتشدد ومنح المناصب لأشخاص غير مهيئين، والتغاضي عن أخطائهم والتساهل معهم، وإعطاء الهبات بدون وجه حق⁴³.

6.2/ الوساطة:

وهي نوع من أنواع الفساد ومظهر شائع ولاسيما في الدول النامية، وقد تكون مستمدة من مكانة الشخص الاجتماعية أو السياسية، فيصبح قادرا على توجيه قرارات الآخرين بشكل يتناسب مع مقاصده وأهدافه، متجاوزا القوانين والأنظمة ليعطي الحقوق لغير أصحابها⁴⁴.

7.2/ التهرب الضريبي:

هو محاولة المكلف التخلص من دفع الضريبة المستحقة عليه بموجب القانون الضريبي، بشكل كلي أو جزئي، وذلك باستخدام الطرق المشروعة والتي لا يعاقب عليها القانون، وغير المشروعة مثل الامتناع عن تقديم كشف التقدير الذاتي، أو تقديمه بصورة لا تفصح عن واقع دخله الحقيقي أو إخفاء الأموال⁴⁵.

8.2/ الإسراف في المال العام:

ويعد من أبرز العوامل التي تؤدي إلى تبديد الثروة القومية، وتتمثل صوره في منح التراخيص، الإعفاءات الضريبية والجمركية للأشخاص والشركات غير المؤهلة قانونا أو غير الكفاءة، وبدون وجه حق وبشكل غير نزيه وغير عادل، بهدف إرضاء من هم في السلطة، أو تحقيق مصالح شخصية⁴⁶.

3/ آثار الفساد على التنمية:

للفساد العديد من الآثار السلبية على التنمية سواء بالبلدان المتقدمة أو النامية: فالفساد يؤدي إلى تدهور في الاخلاق، التعليم السيئ، وتدمير شرعية الدولة⁴⁷، ولكل نوع من أنواع الفساد عدة آثار على التنمية نذكر منها:

3-1/ آثار الفساد السياسي على التنمية:

إذا كان رأس السياسة (الحكومة والأحزاب والساسة البارزين) فاسداً، فإن الفساد يتجلى على كافة المستويات، وينتشر في نفس الوقت بين عامة الناس، وذلك لأن لا أحد يثق في المؤسسات أو سيادة القانون⁴⁸. والفساد السياسي هو أحد أنواع أو صور الظلم الذي يرتكبه أصحاب السلطة والنفوذ، والذي ينتج عنه التعسف في استخدام السلطة، والاشتغال بالتجارة والاستيلاء على أموال موظفي الدولة ورجالاتها دون وجه حق، وفرض الضرائب الجائرة على الناس؛ مما يؤدي في نهاية المطاف إلى انهيار الدولة وتفكك المجتمع⁴⁹.

تأثير الفساد السياسي على الديمقراطية وسيادة القانون وذلك بـ⁵⁰:

- تشوبه الثقة والشرعية.
- يعمل على عرقلة المشاركة السياسية.
- يشوه نتيجة الانتخابات.
- يعقد تنفيذ السياسات.

3-2/ آثار الفساد الاقتصادي على التنمية:

يؤثر الفساد على التنمية الاقتصادية بأنه:

أ/ يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمارات الخاصة: حيث أن هناك العديد من الخيارات التي تسمح بالتلاعب بالنفقات العامة، يقوم بها مسؤولين رفيعو المستوى للحصول على رشاوى (توفر النفقات الحكومية أو الميزانية الكبيرة الميزيد من الفرص للفساد)، ويعيد الفساد توجيه تكوين النفقات العامة؛ من النفقات اللازمة لأداء الخدمات الأساسية وصيانتها، إلى الإنفاق على المعدات الجديدة، ويميل الفساد إلى سحب تكوين الإنفاق العام من الأصول الثابتة اللازمة للصحة والتعليم، حيث أن فرص الحصول على العمولات أقل كثيراً من فرص الحصول على العمولات من مشاريع أخرى ربما لا ضرورة لها⁵¹.

ب/ الفساد الاقتصادي يقلل من فعالية الاستثمارات العامة والهيكل الأساسية للبلد: فالفساد من الممكن أن يقلل من العائدات الضريبية؛ من خلال المساس بقدرة إدارة الدولة لتحصيل الضرائب والرسوم، رغم أن الأثر الصافي يعتمد على كيفية فرض الضريبة الاسمية⁵²، كما يؤثر الفساد الاقتصادي على التنمية من خلال عدة عوامل نذكر أهمها⁵³:

ج/ الفساد الاقتصادي يؤثر على الأعمال التجارية: تأثير الفساد على الأعمال التجارية يعتمد إلى حد كبير على حجم الشركة؛ فالشركات الكبيرة تتمتع بحماية أفضل من الفساد، فهم يتجنبون الضرائب بقدر أكبر من السهولة، في حين أنهم غالباً ما يتمتعون أيضاً بحماية سياسية، ولهذا السبب فبقاء الشركات الصغيرة وخاصة الشركات الناشئة والشركات المتوسطة الحجم، وبغض النظر عن أهميتها بالنسبة لنمو الاقتصاد والتنمية صعب أكثر من بقاء الشركات الكبيرة.

د/ الفساد الاقتصادي يؤثر على الاستثمارات: يؤثر الفساد على مجموع الاستثمارات، وعلى حجم وشكل الاستثمارات التي يقوم بها المستثمرون المباشرون الأجانب، وعلى حجم الاستثمارات العامة ونوعية القرارات الاستثمارية.

هـ/ الفساد الاقتصادي يؤثر على الإنفاق العام: يخلف الفساد الاقتصادي تأثيراً سلبياً على الإنفاق العام، وله تأثير قوي بشكل خاص على التعليم والصحة، وهناك أيضاً مؤشرات على العلاقة بين الفساد والإنفاق العسكري، مما يعني أن ارتفاع مستوى الفساد يقلل من النمو الاقتصادي بسبب ارتفاع الإنفاق العسكري.

و/ الفساد الاقتصادي يؤثر على الضرائب: بسبب الفساد الاقتصادي يقل تحصيل الضرائب المفروضة، فبعض الضرائب تنتهي إلى جيوب المسؤولين الفاسدين، وهناك مسكنات ضريبية متكررة في البلدان الفاسدة، وضرائب

انتقائية، وضرائب مختلفة باختصار هناك قدر أقل كثيراً من المال مقارنة بما كان بوسع البلاد أن تحصل عليه. كما يؤثر الفساد أيضاً على النمو الاقتصادي من خلال العجز المالي في البلاد.

ز/ الفساد الاقتصادي يؤثر على حجم الاستثمارات وتكوينها:

البلدان الفاسدة أقل جاذبية للمستثمرين، وإذا اختاروا الاستثمار رغم البيروقراطية وغياب الشفافية؛ فإنهم يدخلون عادة السوق مع شركات أو مؤسسات شريكة، لأن هذه الأخيرة عادة ما تفهم أو تسيطر على مسائل الداخلية للبلد بشكل أفضل، كما يمكن للشريك المحلي مساعدة الشركات الأجنبية في الاستحواذ على الشركات المحلية، والحصول على تراخيص وتصاريح، أو يمكن التفاوض مع البيروقراطيين في أقل التكاليف.

ح/ الفساد الاقتصادي يحد من فعالية برامج المساعدات المالية المختلفة (سواء التابعة للدولة أو الدولية):

حيث تضع الأموال في مكان ما على طول الطريق ولا تصل إلى أولئك الذين يحتاجون إليها، كما لا تتحقق الفوائد المالية الناجمة عن الفساد الخاضع للضريبة؛ لأنها مخفية وبالتالي فإن الدولة تخسر أيضاً جزءاً من الدخل من الضرائب بسبب الفساد، بينما الإنفاق العام الناتج عن الفساد أو القطاع الخاص الضيق يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الميزانية⁵⁴.

ط/ الفساد الاقتصادي يؤدي إلى ظهور الاقتصاد الموازي:

تم دراسة اقتصاد الظل في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتقدمة؛ حيث وجد رابط بين انخفاض جودة المؤسسات والتي هي من أصحاب سيادة القانون واقتصاد الظل، وبالتالي كلما كان "القانون" أضعف كلما ارتفعت درجة الفساد واقتصاد الظل. واكتشفت الدراسة العلاقة بين درجة الفساد و بروز اقتصاد الظل، والنتائج التي توصل إليها هي أن مستوى اقتصاد الظل المرتفع ودرجة الفساد المرتفعة هما مرتبطان ببعضهما البعض، وعليه كلما ارتفعت درجة الفساد انخفضت التنمية الاقتصادية حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فالفساد يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية⁵⁵.

ي/ الفساد الاقتصادي يؤثر على مجموع وحجم الاستثمارات العامة والأجنبية وتكوينها:

يؤثر الفساد على فعالية القرارات والمشاريع الاستثمارية، ففي وجود الفساد تصبح الاستثمارات أصغر حجماً، حيث يدرك رجال الأعمال أنهم سوف يضطرون إلى رشوة المسؤولين، أو حتى منحهم حصة من الأرباح من أجل تنفيذ ناجح للأعمال التجارية؛ فبسبب هذه التكاليف المتزايدة لا يهتم أصحاب المشاريع بالاستثمار⁵⁶.

3-3/ آثار الفساد الاجتماعي على التنمية:

تأثير الفساد الاجتماعي يتمثل في:

أ/ الفساد الاجتماعي يؤثر على توزيع المواهب:

بشكل غير مباشر الفساد لديه تأثير سلبي على النمو الاقتصادي من خلال تخصيص المواهب والموهوبين، ويتم دفع الطلاب المحتملين بسبب تأثير البيئة والموقف، فعلى سبيل المثال دراسة القانون بدلاً من الهندسة، وهو ما من شأنه أن يضيف قيمة إلى البلد⁵⁷ كما يؤثر الفساد على العمل لأن الوظيفة لا تذهب إلى الشخص الأكثر ملائمة أو تأهيلاً بل إلى من هو مستعد لدفع ثمن أكبر أو بأي طريقة أخرى⁵⁸.

ب/ الفساد الاجتماعي يساهم في عدم احترام حقوق النشر والملكية الفكرية:

ومن الجوانب الهامة للضرر الذي يلحق بالتنمية أيضا الفشل في احترام حقوق النشر والملكية الفكرية؛ حيث أن البلدان الأكثر فسادا تنتشر بها الظاهرة بكثرة، والأضرار الاقتصادية تبلغ مليارات الدولارات. وفي دراسة وجدت أن الإصلاحات والحوافز القانونية، والمالية، والفكرية، واحترام حق المؤلف وبراءات الملكية الفكرية من شأنه أن يشجع المجتمع على صنع نفسه، وخلق فرص ابتكارية فعالة أكثر من الناحية الاقتصادية، وتؤكد أهمية رأس المال البشري، والاستثمار في الأفراد كأحد أهم العوامل للحد من مستوى الفساد في البلد⁵⁹.

ج/ الفساد الاجتماعي يؤثر على الحقوق المدنية والسياسية:

يؤثر الفساد على المؤسسات على نحو من شأنه أن يؤثر على الحماية والترقية، ومن ثم فإن المرء يتوقع أن تكون هناك علاقة سلبية بين هذين الجانبين، فالبلدان ذات المستويات الأعلى من الفساد تتمتع بمستويات أدنى من الحريات السياسية والمدنية، وفي دراسة ركزت على ذلك وتبين على نحو أكثر تحديدا بشأن الفساد وحقوق الإنسان باستخدام بيانات من 186 بلدا وثلاثة مقاييس للفساد، كانت هناك علاقة إيجابية بين الفساد وحقوق الإنسان⁶⁰، كذلك ينتج على الفساد خدمات اجتماعية أقل مقابل المزيد من المال، وارتفاع الإنفاق العام على المشاريع التي تنطوي على احتمالات الفساد، وتهميش الفقراء والضعفاء⁶¹.

4-3 آثار الفساد العلمي على التنمية:

بالإضافة إلى الآثار السابقة للفساد على التنمية ظهرت آثار حديثة له على العديد من المستويات خاصة على المستوى العلمي والأخلاقي نذكر منها⁶²:

أ/ هجرة الأدمغة:

تؤدي المستويات الأعلى من الفساد إلى زيادة مشاكل هجرة العقول (الأفراد ذوي المهارات العالية) في أي بلد كان، وترتبط هذه الظاهرة بعدد من النتائج غير المواتية، والتي قد تعمل كعوامل دفع للمهاجرين المحتملين. وتؤكد ان العائدات على التعليم ستتأثر بشكل خاص (ارتفاع معدلات

البطالة، عدم التقدم الاجتماعي، تباطؤ النمو الاقتصادي، وما إلى ذلك)، فالفساد له أهمية خاصة في تغذية الهجرة للأشخاص أصحاب المهارات وهو عامل دفع كبير في الهجرة.

ب/ العجز المالي أو الضريبي:

فالفساد يقلل الدخل العام (مستويات نمو أدنى، وعلى هذا فإن مستويات التفاوت بين الناس تكون أعلى)، وزيادة الإنفاق العام (المزيد من الإنفاق غير الفعال) يترتب عليه زيادة العجز المالي. وقد وجدت بعض الأدلة التجريبية أنه بعد السيطرة على متغيرات متعددة، انخفضت مستويات الفساد في الولايات الأميركية بعد تصنيفات السندات؛ وبالتالي دافعي الضرائب لابد أن يدفعوا المزيد للاقتراض، الأمر الذي يزيد من احتمالات العجز المالي، وقدمت ورقة لاحقة أدلة إضافية تبين أن الفساد يؤدي إلى الانحرافات عن هيكل الإنفاق العام الأمثل ومنه الحد من النمو.

ج/ الرأسمال البشري:

4/ يخلف الفساد تأثيراً سلبياً على رأس المال البشري، فمستويات الفساد الأعلى مرتبطة بالمستويات الدنيا من التعليم، الصحة، التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي مستويات أدنى من رأس المال البشري. ووفق دراسة علمية تم العثور على أدلة تجريبية لدعم هذه الحجة: فتوصلت هذه الدراسة إلى وجود 63 بلداً بها علاقة سلبية إحصائية بين مؤشرات الفساد ومستويات التنمية البشرية. وفي دراسة لاحقة كانت مقرها في الفلبين قد تبين من التركيز على آثار الفساد على التنمية البشرية وخاصة جانب الصحة أن الفساد يؤثر تأثيراً سلبياً على صحة الأفراد **آليات وأدوات محاربة الفساد:**

حسب منظمة الشفافية الدولية فإن معالجة الفساد ليست مجرد مسألة تطبيق القانون، وضمن نظام النزاهة في البلد نفسه، فيتعين لإصلاح هذا النظام مجموعة من الأدوات والآليات التي اقترحتها منظمة الشفافية الدولية، منها:

1-4/ تعزيز الرقابة والمساءلة:

في البلدان المرتفعة أو المنخفضة الدخل على حد سواء، يتطلب تحدي كبح جماح الفساد وجود مؤسسات رقابية قوية، أطر قانونية، وتنظيم دقيق، وهذا من خلال البرلمانات، مؤسسات إنفاذ القانون، وسائل الإعلام المستقلة، ومنظمات المجتمع المدني النشطة، وعندما تكون هذه المؤسسات ضعيفة يخرج الفساد عن نطاق السيطرة بما يجلب من العواقب الكبيرة على الناس العاديين. إن تطبيق القانون تطبيقاً فعالاً ومسؤولاً، والمراقبة السياسية الصارمة للجهاز الإداري، وتوفير مؤسسات قضائية وإدارية مستقلة وخالية من كل تعسف سياسي، ومفتوحة ومسؤولة أمام المجتمع كله، وشفافية الصفقات العمومية وصفقات قطاع الأعمال، والتدريب الملائم وتوفير

مرتبات معقولة للموظفين، والمشاركة الفعالة للمواطنين، تعيد الإرادة السياسية المستمرة والقيادة على أعلى هرم السلطة⁶³.

2-4/ الديمقراطية:

الإرادة السياسية والإدارية لمكافحة الفساد يرجح أن تتحقق في المجتمعات الديمقراطية، إذ أن الضغوط الناجمة عن التنافس السياسي كثيرا ما تجبر الساسة على العمل؛ وبالتالي فإن الديمقراطية ضرورية غير أنها ليست شرطا كافيا للحد من الفساد⁶⁴.

3-4/ الشفافية:

إن الشفافية في مجالي الاقتصاد والدولة تجعل التستر على الفساد أمرا أشد صعوبة، ويمكن أن تساعد الناس على مقاومة التعامل مع المصالح الفاسدة بشروطها وعلى تفادي التعرض لاستغلالها، غير أن استراتيجيات الشفافية تتوقف على الحريات المدنية وحرية الصحافة وقوة المجتمع المدني، فالشفافية لا معنى لها إذا لم يكن بالإمكان التحقق من الأشياء، أو كان من المتعذر التصرف بناءً على المعلومات المحصل عليها. وفي هذا الصدد، يجب تبسيط السياسات الاقتصادية والتجارية؛ فعندما تسود الشفافية يصعب إخفاء مواقع الاختناق، ونقط الاكتظاظ ويتعذر استغلالها، كما تتحرك الإجراءات بسرعة أكبر، مما يجعل الابتزاز أكثر صعوبة، فنشر المعلومات يمكن المواطنين والمجتمع المدني من تكوين صورة أوضح عن مداخل البلاد، وهو ما يمكن المواطنين من محاسبة حكوماتهم على تقصير موازنة الدولة عن تقديم الخدمات في الموارد العامة، ولا تذهب الأموال في مشاريع باهظة الكلفة ولا فائدة منها، أو إلى حسابات سرية في مصارف خارجية عائدة إلى سياسيين أو مسؤولين رفيعي المستوى⁶⁵.

4-4/ التعليم:

من الناحية النظرية ينبغي أن تقلل مستويات التعليم العليا من مستويات الفساد في أي بلد، فمع ارتفاع مستويات تعليم الافراد تميل الحكومات إلى الالتزام بالحريات المدنية، وتناقص قدرتها على القمع، وعلاوة على ذلك تميل مستويات التعليم العالي إلى زيادة الوعي بها، وينبغي للمعايير الدولية أن تعمل على الحد من تسامح أي شخص مع الفساد. وقد توصلت الدراسات التجريبية إلى أن مستويات التعليم الأعلى ترتبط بمستويات الفساد الأدنى⁶⁶.

5-4/ الحوكمة:

وتعرف بأنها المؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة، وتشمل كيفية اختيار الحكومات، مساءلتها، مراقبتها، وتغييرها، وقدرة الحكومات على إدارة الموارد بكفاءة، وصياغة السياسات واللوائح السليمة، وتنفيذها وفرض تطبيقها، بالإضافة إلى احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية⁶⁷.

6-4 / التجميع:

ينبغي أن تجمع أي استراتيجية لمكافحة الفساد قدر الإمكان بين ثلاثة عناصر: تطبيق القانون والوقاية عن طريق الإصلاحات المؤسسية، تعبئة السكان، بالإضافة إلى التحسينات المؤسسية من خلال تعزيز الروح المهنية، ضمان الاستقلال وشحن المهارات التقنية لتعزيز القدرة في مجالات رئيسية مثل: القانون، المحاسبة، المساءلة والصحافة⁶⁸.

7-4 / رشاوى الشركات والمعايير المزدوجة:

حسب هذه الآلية يجب على الحكومة الالتزام بكبح جماح الفساد المشكوك فيه حول الطرق التي تتبعها الشركات في الخارج؛ من أجل تملك وإدارة الأعمال التجارية، بالإضافة إلى المخاوف الداخلية بشأن بعض القضايا مثل دور المال في السياسة، ويشير استمرار ظهور فضائح الرشوة الأجنبية إلى الفشل الكبير لأكثر دول العالم ثراء في الوفاء بوعود المساءلة المتبادلة في مكافحة الفساد، وترى منظمة الشفافية الدولية أن نقص قرار الدول الغنية حول دورها في حث شركاتها على محاربة الفساد، يقوض مصداقية دعوات هذه الدول في حث الدول المنخفضة الدخل على القيام بالمزيد من الأعمال من أجل محاربة الفساد، وقد كان اتفاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة والذي يجرم الرشوة الخارجية من قبل الشركات في الدول الأعضاء في المنظمة، قد أصبح ساري المفعول منذ عام 1999، لكن تطبيق هذه الاتفاقية لا يزال متفاوتا من دولة لأخرى، وحسب المنظمة فإن الالتزام بإحداث تحسينات حقيقية لمكافحة الفساد واجب على جميع الشركات من مختلف الأحجام، وعلى البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء⁶⁹.

8-4 / التنافس السياسي والاقتصادي:

مكافحة الفساد تحتاج إلى تنافس كبير ومهيكل في المجالين الاقتصادي والسياسي، فعندما لا يكون أمام المسؤولين أي خيار إلا أن يربحوا أو يخسروا السلطة عن طريقة التنافس السياسي المنظم، فإنه قد يمارس عليهم الضغط لمعالجة مسائل الفساد، فيتعرض للطرود والعقاب من ثبت تورطه في الفساد. ويمكن أن يضبط التنافس السياسي التدخلات السياسية التعسفية في الجهاز السياسي، ويشجع إقامة مراقبة حقيقية، ويحافظ على المعارضة الصحية للمحاولات السياسية الرامية إلى إفساد الجهاز القضائي، وأجهزة وضع القوانين، وعندما يكون التنافس الاقتصادي كافيا لممارسة ضغط قوي من أجل تحقيق الفعالية، ويكون منظما بما يكفي لجعل الشركات والمستثمرين يتجاوزون الظروف المباشرة وينظرون إلى التكاليف والمنافع على المدى البعيد، فإن الفساد يصبح شكلا أقل فائدة من أشكال ممارسة النفوذ، أو يُعتبر تكلفة غير مقبولة للقيام بالأعمال التجارية، ويغدو إلى حد بعيد طريقة غير موثوق بها، وغير فعالة ومكلفة للغاية للقيام بالأعمال التجارية⁷⁰.

9-4 / الحكومة الإلكترونية:

يجب أن يؤدي الوصول إلى الإنترنت ووجود حكومة إلكترونية إلى الحد من مستويات الفساد نظرياً، وتسمح الحكومة الإلكترونية بإجراء المعاملات للحصول على التصاريح أو الطلبات المدنية عبر الإنترنت، مما يزيد الكفاءة والشفافية والمساءلة، وكل هذا يعمل في الأساس على الحد من الفساد. وقد تم العثور على أدلة في دراسة تدعم الصلة بين الحكومة الإلكترونية والحد من الفساد باستخدام فريق من 149 بلداً في فترتين زمنييتين، 1996 و2006، كما توصلت دراسة تجريبية لاحقة إلى نفس النتيجة وهي علاقة أحادية الاتجاه من الحكومة الإلكترونية إلى الحد من الفساد⁷¹.

10-4 / الأنترنت:

إن ظهور وزيادة استخدام الإنترنت أدى إلى انخفاض مستويات الفساد، حيث أن شبكة الإنترنت تمكن من نشر المعلومات على نحو ملائم فيما يتعلق بالممارسات الفاسدة؛ فالسكان الأكثر وعياً وإطلاعاً هم أكثر قدرة على الإبلاغ والتصدي للأفعال الفاسدة؛ حيث أجريت دراسة في عام 2010 وجدت أن زيادة استخدام الإنترنت وتوافره كانت مرتبطة بمستويات منخفضة من الفساد⁷².

5 / الفساد في الجزائر:

استفحلت ظاهرة الفساد في الجزائر منذ العديد من السنوات، فنتج عنه تأخر في كل مجالات التنمية، وهذا وفق تصريحات الهيئات الدولية المعنية بالفساد والشفافية، أو وفق الواقع المعاش من طرف المواطن الجزائري، فتقدير حجم المداخل غير المشروعة في الجزائر بشكل دقيق أمر صعب تحقيقه في ظل غياب الإحصائيات الدقيقة، ولذلك توجد صعوبات في تتبع حالات الفساد، وعليه سنعتمد على دراسات المنظمات الدولية في هذا المجال، عن طريق المؤشرات الصادرة عنها والتي تعطي نظرة موضوعية عن الفساد في الجزائر.

1-5 / مؤشرات قياس الفساد:

هناك العديد من المؤشرات الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية المهمة بمحاربة ظاهرة الفساد نذكر أهمها:

أ / مؤشر الشفافية أو مدركات الفساد:

يصدر هذا المؤشر سنوياً عن منظمة الشفافية الدولية، ويرصد المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي ظاهرة الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة، يدرس هذا المؤشر ما يراه الخبراء ورجال الأعمال من مستويات الفساد في القطاع العام، ويتراوح دليل المؤشر ما بين الصفر والمائة؛ حيث الصفر يمثل مناخ أعمال شديد الفساد أو مستوى عال من الفساد المدرك، و100 تمثل مناخ أعمال نظيف جداً، أو نظيف من الفساد المدرك، وبين هذين الدرجتين (0 و100) مستويات متدرجة من الشفافية، فكلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى

أعلى من الشفافية⁷³، يعتمد المؤشر على وجود حكومات شفافة، حريات مدنية ونظم قضائية مستقلة، حرية الصحافة وغيرها.

جدول(01): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد 2014-2018

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الدول	175 دولة	168 دولة	176 دولة	180 دولة	180 دولة
تونس	79	75	75	74	73
المغرب	80	/	90	81	73
الجزائر	100	88	108	112	105

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير corruption perception index من الموقع <http://www.transparency.org>

نلاحظ من الجدول المراتب المتدنية التي احتلتها الجزائر ضمن هذا المؤشر؛ حيث جاءت في المرتبة 100 من بين 175 دولة سنة 2014، لتتراجع إلى المرتبة 112 من بين 183 دولة في 2017، والمرتبة 105 سنة 2018 من بين 180 دولة بـ35 نقطة من أصل 100 نقطة، وتتراوح نقاط الجزائر بين 33 و36 نقطة من أصل 100 نقطة بين السنوات 2017 و2012، واحتلت تونس والمغرب المرتبة 73 مناصفة في سنة 2018 بـ43 نقطة، وتتراوح نقاطهم بين 36 و43 نقطة بين 2017 و2012، وعالميا احتلت الدنمارك الصدارة بـ88 نقطة، تليها نيوزيلندا بـ87 نقطة كأكثر الدول نزاهة في العالم، وعربيا جاءت الإمارات العربية المتحدة الأولى بـ70 نقطة، وصنفت الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم، مما ترتب عليه عزوف المستثمرين الأجانب أو المحليين عن الاستثمار، وارتفاع معدلات الفقر لارتفاع معدلات البطالة. وتعود أسباب هذا التأخر في الترتيب إلى استفحال ظاهرة الفساد في الجزائر نتيجة سوء استخدام السلطة، البيروقراطية، التعاملات السرية، ومستويات الرشوة التي لا زالت مرتفعة للغاية، رغم خلق الحكومة لعدة أجهزة لمحاربة هذه الظواهر مثل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، الديوان الوطني لمكافحة الفساد، والوزارة المكلفة بإصلاح الخدمة العمومية، وتوقيعها على العديد من الاتفاقيات مثل الاتفاقية الأممية لمحاربة الفساد سنة 2006.

ب/ مؤشر إدارة الحكم أو الحوكمة للبنك الدولي:

يصدر هذا المؤشر منذ 1996، يمكن من الاطلاع ومعرفة مستويات السيطرة على الفساد، ومستويات إدارة الحكم كالمساءلة، الحكم الرشيد، وحكم القانون، يتضمن ستة أبعاد لقياس الحكم في الدولة، ويقارنها خلال عدة سنوات؛ وهنا تكمن أهمية المؤشر حيث يأخذ بالحسبان مؤشرات السنوات التي تسبق التقدير، والتي قد تكون لها انعكاسات على السنة المقاسة، كما يعتمد هذا المؤشر في قياسه لدرجة الفساد على عدة مؤشرات أخرى، فنجد أنه يقيس مؤشر المساءلة العامة، ومدى

المشاركة السياسية التنافسية، كما يقيس درجة احترام الحريات المدنية، وكذا حرية الصحافة وغيرها من المؤشرات، والتي كلف برصدها عدد من الجهات والجماعات المختصة⁷⁴. يعكس المؤشر تصورات لدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والضخمة، فضلاً عن "أسر" الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة. يتراوح دليل المؤشرين صفر (أدنى) نقطة إلى 100 (أعلى) نقطة، وتستند المؤشرات الإجمالية الستة وهي: حرية إبداء الرأي أو التصويت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، السيطرة أو مكافحة الفساد إلى أكثر من 30 مصدراً أساسياً للبيانات، تقدم تقارير عن تصورات إدارة عدد كبير من الجهات التي ردت على الاستبيان، وتقييمات الخبراء في جميع أنحاء العالم، وتعد مؤشرات الإدارة العالمية مجموعة بيانات بحثية تلخص وجهات النظر بشأن نوعية الإدارة التي يقدمها عدد كبير من المؤسسات، والمواطن والخبراء الذين شملهم الاستطلاع في البلدان الصناعية والنامية. ويتم جمع هذه البيانات من عدد من معاهد المسح، مراكز البحوث، المنظمات غير الحكومية، المنظمات الدولية، وشركات القطاع الخاص⁷⁵.

جدول(02): ترتيب الجزائر ضمن مؤشرات الحكم الراشد أو الحوكمة 2014-2017.

المؤشرات	السنوات	2014	2015	2016	2017
التصويت والمساءلة	25.12	24.63	23.65	23.15	
الاستقرار السياسي واللاعنف	9.2	11.90	12.38	14.76	
فعالية الحكومة	35.10	35.58	35.58	30.29	
جودة القوانين	8.17	10.58	10.10	10.58	
سيادة القانون	24.4	18.75	18.75	19.23	
السيطرة على الفساد	24.04	27.42	32.06	34	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات على موقع البنك الدولي

<https://www.worldbank.org>

نلاحظ من الدول الرتب المتدنية التي احتلها الجزائر ضمن مؤشرات الحكم الراشد أو الحوكمة؛ حيث نجد تراجع في مؤشر التصويت والمساءلة من 25 نقطة سنة 2014 إلى 23 نقطة سنة 2017، وهذا يدل على تراجع الحريات المدنية والسياسية للمواطن الجزائري، كذلك نجد تراجع في مؤشر فعالية الحكومة من 35 نقطة سنة 2014 إلى 30 نقطة سنة 2017 مما يدل على عدم نجاعة السياسات الحكومية للجزائر، كذلك نسجل تراجع في مؤشر سيادة القانون من 24 نقطة سنة 2014 إلى 19 نقطة سنة 2017؛ مما يدل على عدم كفاءة الجهات القضائية والتشريعية في الجزائر، خاصة مع فضائح البنوك مثل بنك الخليفة، والمؤسسات الاقتصادية مثل فضيحة

سونطراك 1 و2 مع الإشارة إلى أن تحصيل الدول المتقدمة ضمن هذه المؤشرات تتجاوز 70 نقطة، إلى أننا نلاحظ بعض التحسن في مؤشرات الاستقرار السياسي واللاعنف، السيطرة على الفساد وجودة القوانين؛ إلى أن هذا التحسن لا يرقى إلى المستويات المطلوبة فتسجيل 10 نقاط من 100 نقطة في مؤشر جودة القوانين يعد ضعيف جدا. وعليه وبناء على مؤشرات المنظمات الدولية فإن المشهد في الجزائر غير صالح، وأن تدني مستوى المعيشة رغم الوفرة المالية مرده إلى الفساد؛ مما يدعو السلطات العليا في البلاد للتحرك لوقف نزيف الثروات.

خاتمة:

في الأخير وبعد العرض السابق؛ نجد أن الفساد ليس ظاهرة محلية فقط بل هو موجود في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، إلا أنه أكثر شيوعاً في المجتمعات النامية، لما تتسم به من خصائص معينة، كضعف الرقابة، وعدم وجود أو عدم نضوج مؤسسات المجتمع المدني.

- لا يقتصر وقوع الفساد الاقتصادي في القطاع العام فقط، بل يمتد أيضاً إلى القطاع الخاص، إلا أن موظفي القطاع العام أكثر عرضه للفساد من غيرهم؛ لبعدهم عن المساءلة المباشرة، وأمنهم من الرقابة، بخلاف موظفي القطاع الخاص الأكثر مساءلة إما من مديريهم مباشرة، أو من مالك المشروع، أو مجلس الإدارة ونحو ذلك.
- تنوع وتعدد صور وأنواع الفساد واختلافها من بلد لآخر، إلا أن الأشد خطورة هو الفساد المنظم، والذي لا يخلو منه مجتمع من المجتمعات.
- تنوع أسباب الفساد؛ وهذه الأسباب بعضها يعود لعوامل داخلية كالأسباب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الإدارية، القانونية والقضائية وغيرها، والبعض الآخر يعود لعوامل خارجية كالمساعدات الأجنبية، والاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية وغيرها.
- كما هو الحال في أي مكان آخر في العالم، إن الآثار السلبية للفساد في الجزائر هي نفسها، فهو يقلل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية، زيادة عدم المساواة والفقر، تشويه واستغلال الاستثمارات العامة، والتقليل من العائدات الجبائية والمالية للدولة، هجرة الأدمغة، وتدهور الأخلاق. وللوقاية والحد من ظاهرة الفساد نقترح بعض التوصيات لمحاربتها خاصة في الجزائر منها:

- الاهتمام بالجانب الوقائي والتعريف بمخاطر الفساد، أعراضه وعواقبه، على أن تتجسّد ممارسة الأخلاقيات المذكورة بقيادة الدولة أولاً.
- ضمان الحرية (الحرية الشخصية، الحرية الاقتصادية، حرية التعبير، وحرية الصحافة وما إلى ذلك) والديمقراطية، ثم التعليم والوعي بها من طرف الأفراد.

- الاهتمام بالموارد البشرية والاستثمار في رأس المال البشري؛ من خلال تحسين مستويات دخل الموظفين، توفير الخدمات لهم، ووضع نظام للحوافز والمكافآت لزيادة الرضى الوظيفي للجميع، ومنه الحد من ظاهرة الفساد، وترسيخ قيم التعاون والحوار والعمل الجماعي بين الإدارة والموظفين.
- توفير قدر كبير من الشفافية في القوانين والتنظيمات المختلفة، سواء كانت اقتصادية، سياسية، قضائية أو إدارية، والعمل على تدارك نقاط الضعف فيها والتي من شأنها الحد من انتشار الفساد خصوصاً في الدول النامية.
- الاهتمام بأخلاقيات الوظيفة العامة في عملية الاختيار والترقية، إلى جانب الشروط الأخرى ولاسيما شغل المناصب الإدارية.
- ضمان استقلال النظام القضائي ونزاهته وعدم تسييسه، باعتباره حجر الزاوية في سيادة القانون الذي يتوقف عليه فعالية كل جهود مكافحة الفساد.
- تقليل العلاقة المباشرة بين المواطن(طالب الخدمة) والموظف، وذلك باستخدام التقنية الحديثة، والتوجه نحو الحكومة الالكترونية، لاسيما أنها أثبتت نجاحها في العديد من الدول.
- اصلاح الجهاز الضريبي وتطويره، وإنهاء احتكار المؤسسات العمومية، واستخدام السوق في تحديد سعر الفائدة وسعر الصرف.
- تعزيز شفافية برامج الصفقات الحكومية الدولية والوطنية، وضمان الحكم الرشيد، وإصلاح الوظيفة العمومية.
- على مختلف الجمعيات، المحاسبين، ومراجعي الحسابات تنظيم الأسواق المالية، ووضع معايير محاسبية واضحة.
- يتعين على المجتمع المدني أيضاً أن يرتب شؤون، بإصلاح المنظمات غير الحكومية لشؤونها حرصاً على أن تمارس باعتبارها أجهزة للمجتمع المدني نفس معايير الشفافية والمساءلة التي تتوقعها من الحكومات.
- مضاعفة العقوبات للفاستدين، وبدرجة تفوق ما يمكن أن يحصل عليه من منافع.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في موضوع محاربة الفساد.

الهوامش:

¹ نهاد عباس كرمش، دور تحليل بيئة المنظمة في الحد من ظاهرة الفساد، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد الثامن، 2014، ص 68.

² Oxford dictionary, 2006, p 175.

³ Valts Kalniņš, Corruption: définition, causes et conséquences, Formation multidisciplinaire à l'attention des avocats et auxiliaires de justice en matière de détection de la corruption et des conflits d'intérêt Tunis (Tunisie), 24-25 septembre 2014, p2.

⁴ المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005، ص 71.

⁵ نهاد عباس كرمش، مرجع سابق، ص 68.

⁶ Valts Kalniņš, op cit, p2.

⁷ نهاد عباس كرمش، مرجع سابق، ص 68.

⁸ المرجع نفسه، ص 69.

⁹ Valts Kalniņš, op cit, p2.

¹⁰ المرسوم الرئاسي رقم 128-04، المؤرخ في 10 افريل 2006، الجريدة الرسمية، العدد 26.

¹¹ القانون رقم 01-06، المؤرخ في 20 فيفري المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 08 مارس 2006، المادة 20.

¹² خلف عقيلة، الحماية الجنائية للوظيفة الإدارية من مخاطر الفساد، مجلة الفكر البرلماني، الجزائر، مجلس الأمة، العدد 13، جوان 2006، ص 67-68.

¹³ مازن زاير جاسم اللامي، الفساد بين الشفافية والاستبداد، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق، 2007، ص 30.

¹⁴ الذهبي جاسم محمد، التطوير الإداري مداخل ونظريات عمليات واستراتيجيات، مكتب الجزيرة للتحضير الطباعي والاستنساخ، بغداد، العراق، د د، ط 1، 2001، ص 257.

¹⁵ مازن زاير جاسم اللامي، مرجع سابق، ص 31.

¹⁶ نهاد عباس كرمش، مرجع سابق، ص 72.

¹⁷ مازن زاير جاسم اللامي، مرجع سابق، ص 31.

¹⁸ المرجع نفسه، ص 32.

¹⁹ الذهبي جاسم محمد، مرجع سابق، ص 262.

²⁰ نهاد عباس كرمش، مرجع سابق، ص 72.

²¹ مازن زاير جاسم اللامي، مرجع سابق، ص 30.

²² المرجع نفسه، ص 32.

²³ المرجع نفسه، ص 32.

- ²⁴ نهاد عباس كرمش، مرجع سابق، ص 72.
- ²⁵ مازن زاير جاسم اللامي، مرجع سابق، ص 30
- ²⁶ Stefan sumah, corruption, causes and consequences, 2018, P 7
<https://www.researchgate.net>
- ²⁷ Stefan sumah, op cit, P 6.
- ²⁸ بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، عمان، الأردن، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2009، ص 282-283.
- ²⁹ هشام مصطفى، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مجلة العدد 30، الجزء 2، ص 540
- ³⁰ المرجع نفسه، ص 536.
- ³¹ الذهبي جاسم محمد، العزاوي عبد الله، مبادئ الإدارة العامة منظور استراتيجي شامل، مكتب الجزيرة للتحضير للطباعة والاستنساخ، بغداد، العراق، د.ط، 2005، ص 82.
- ³² نهاد عباس كرمش، مرجع سابق، ص 69.
- ³³ الغالي طاهر محسن منصور، والعامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال " الأعمال المجتمع"، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط 2، 2005، ص 359.
- ³⁴ هشام مصطفى، مرجع سابق، ص 537.
- ³⁵ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- ³⁶ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- ³⁷ خليل عبد القادر، دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر، جامعة المدية، ص 7 على الموقع <http://www.univ-medea.dz> تاريخ الإطلاع 2020/02/22
- ³⁸ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- ³⁹ الكبيسي عامر، الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، العدد الأول، 2000، ص 155.
- ⁴⁰ نهاد عباس كرمش، مرجع سابق، ص 70.
- ⁴¹ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- ⁴² طاهر الغالي، وصالح العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، د ط، ص 373.
- ⁴³ نهاد عباس كرمش، مرجع سابق، ص 70.
- ⁴⁴ المرجع نفسه، ص 71.
- ⁴⁵ جريو سارة، بوفليخ نبيل، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 2، 2018، ص 4.
- ⁴⁶ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴⁷ Stefan sumah, op cit, p 5.

⁴⁸ibid, p 7-8.

⁴⁹ مصطفى خواص، الفساد السياسي المفهوم والمسير التاريخي، مطبوعة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر3.

⁵⁰ Valts Kalniņš, op cit, p10.

⁵¹ Stefan sumah, op cit, p11.

⁵² Ibid

⁵³ Stefan sumah, op cit, p11-12

⁵⁴ Ibid 13-12

⁵⁵ Ibid , op cit13

⁵⁶ Ibid , op cit, p 11

⁵⁷ Ibid , op cit, p11

⁵⁸ Ibid , op cit, p13

⁵⁹ Ibid , op cit, p14

⁶⁰ Eugen diamant, op cit, p 13.

⁶¹Ibid, op cit, p13.

⁶² Ibid, op cit, p 16.

⁶³ تجربة منظمة الشفافية الدولية في تقييم الفساد، مؤشر مدركات الفساد للعام 2008، ص 13.

⁶⁴ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁶⁵ المرجع نفسه، الصفحة14.

⁶⁶ Eugen dimant, guglielmo tosato, op cit, p 10.

⁶⁷ <https://www.worldbank.org> visitée le 24/02/2020 a 10:36

⁶⁸ تجربة منظمة الشفافية الدولية في تقييم الفساد، مرجع سابق، ص 13.

⁶⁹ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁷⁰ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁷¹ Eugen dimant, guglielmo tosato , op cit, p10.

⁷² ibid

⁷³ Report of international transparency organisation, 2018 p 3-4 .
<https://www.transparency.org> download 26/02/2020

⁷⁴ جريو سارة، بوفليج نبيل، مرجع سابق، ص5.

⁷⁵ <https://www.worldbank.org> visitée le 23/02/2020 a 13 :.37